

مارك كورتيس

التاريخ السري لتأمر بريطانيا مع الأصوليين

ترجمة كمال السيد

(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٣). ٥٧٥ ص.

محمد صلاح غازي(*)

كاتب وباحث في العلوم الاجتماعية، وعضو اتحاد كتّاب مصر.

ثم نبذتهم عندما لم يعد لهم جدوى، هم المتأسلمون، بدءاً من الإخوان المسلمين إلى ابن لادن والشيع الأفغانية إلى الفرق الإندونيسية.

فإسهام بريطانيا في صعود التهديد الإرهابي يتجاوز كثيراً تدخلاتها الحالية التي تعد كارثة في الشرق الأوسط. والقصة الأكثر أهمية التي يسعى هذا الكتاب إلى روايتها، هي أن الحكومات البريطانية، من العمال والمحافظين على حد سواء، سعت لتحقيق ما يسمى «المصلحة الوطنية»، في الخارج، وتواطأت عقوداً طويلة مع القوى الإسلامية المتطرفة، بما في ذلك التنظيمات الإرهابية، التي تسترت عليها، وعملت إلى جانبها وأحياناً دربتها ومولتها، بغية الترويج لأهداف محددة للسياسة الخارجية. وغالباً ما فعلت الحكومات ذلك في محاولات يائسة للحفاظ على قوة بريطانيا العالمية التي عانت أوجه ضعف متزايدة في مناطق أساسية من العالم،

يستند هذا الكتاب إلى الوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، وبخاصة وثائق الخارجية والاستخبارات، ليفضح تأمر الحكومة البريطانية مع المتطرفين والإرهابيين، دولاً وجماعات وأفراداً، في أفغانستان وإيران والعراق وليبيا والبلقان وسورية وإندونيسيا ومصر وبلدان رابطة الدول المستقلة حديثاً، بل حتى في نيجيريا التي تأمرت بريطانيا على خلافة سوكتو فيها في أوائل القرن العشرين مع متأسلمين هناك، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

مؤلف الكتاب مارك كورتيس، وهو صحفي وعمل باحثاً في المعهد الملكي للشؤون الدولية، ومديراً لحركة التنمية الدولية ورئيساً لقسم السياسة في مؤسسة «المساعدة المسيحية»، يبيّن الكاتب كم كانت بريطانيا ماهرة ومكررة في التلاعب بالأطراف السياسية المختلفة، وأن أكثر من استغلّتهم

تعاونت أساساً مع الحركة السنّية في الترويج لسياستها الخارجية، فإنها في بعض الأوقات كانت تستر على القوى الشيعية، مثل المتطرفين الشعية الإيرانيين في خمسينيات القرن الماضي، وقبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وبعدها .

سياسة فرق تسد الإمبريالية

لقد تحدثت حركات الإحياء والجهاد الإسلامية الحكم البريطاني في الهند في القرن التاسع عشر، وأسهمت في التصوير البريطاني للهند بعبارات دينية، الأمر الذي وسّع الاختلاف بين الهندوس والمسلمين. وساعدت هذه العوامل على زرع بذور العداء الطائفي الذي بلغ ذروته في تمرد ١٨٥٧، والذي كان جزئياً حرباً دينية. وروجت بريطانيا للطائفية بعد ١٨٥٧، خالقة دوائر انتخابية ووظائف منفصلة ومحميات تعليمية للمسلمين. وقد أعلن ويليام الفنتون حاكم بومباي في مطلع القرن التاسع عشر أن شعار «فرّق تسد» هو شعار روماني قديم وينبغي أن يكون شعارنا». وسادت وجهة النظر هذه وأصبحت حجر الزاوية في الحكم البريطاني للهند إذ كتب وود وزير الخارجية في خطاب إلى اللورد الجن، الحاكم العام للهند في ١٨٨٢ - ١٨٨٣ يقول: «لقد حافظنا على سلطتنا على الهند بتأليب طرف على آخر وينبغي أن نستمر في القيام بذلك. ومن ثم، يتعين أن تفعل كل ما في وسعك للحيلولة دون أن يتبنى الجميع مشاعر مشتركة». وأبلغ وزير دولة آخر لشؤون الهند هو الفيكونت روس، نائب الملك، اللورد دوفرن، أن هذا «التقسيم للمشاعر الدينية يحقق الكثير لمصلحتنا»، في حين تنبه موظف

نظراً إلى عجزها عن أن تفرض إرادتها على جانب واحد وافتقارها لحلفاء آخرين. ومن ثم فالقصة ترتبط في الصميم بقصة انهيار الإمبراطوية البريطانية ومحاولة الإبقاء على نفوذها في العالم.

لقد تواطأت وايت هول مع مجموعتين من قوى فاعلة متأصلة كانت لهما ارتباطات قوية ببعضهما ببعض. تضم المجموعة الأولى دولاً أساسية راعية للإرهاب المتأسلم، أهم دولتين ترتبط معهما لندن بشراكة قديمة العهد هما باكستان والسعودية. فقد تستر مخطوط السياسة الخارجية بصورة دائمة على سياسة السعوديين والباكستانيين الخارجية، واعتبروا أن هاتين الدولتين حليفان رئيسيتان في ما كان يوصف حتى وقت قريب بأنه الحرب على الإرهاب. ومع ذلك، فإن مدى رعاية الرياض وإسلام آباد للإسلام المتطرف في شتى أنحاء العالم «يفوق» تعهد البلدان الأخرى له، وخصوصاً الأعداء الرسميين مثل إيران وسورية .

المجموعة الثانية من القوى الفاعلة المتأسلمة التي تواطأت معها بريطانيا هي الحركات والمنظمات المتطرفة. ومن بين أكثر الحركات نفوذاً التي يتابعها هذا الكتاب، هي جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر عام ١٩٢٨ وتطورت لشبكة لها تأثيرها على النطاق العالمي، والجماعة الإسلامية التي تأسست في الهند البريطانية في عام ١٩٤١، وأصبحت قوة سياسية وأيديولوجية كبرى في باكستان. كما عملت بريطانيا سراً إلى جانب حركة دار الإسلام في إندونيسيا التي وفرت مرتكزات أيديولوجية مهمة لتطور الإرهاب في هذا البلد. ورغم أن بريطانيا

قال السير مورويس هانكي وزير الحرب نحو نهاية النزاع. وبحلول شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ كتبت هيئة الأركان العامة في بغداد تقول «إن النفط هو قوة المستقبل في العالم».

التآمر ضد عبد الناصر

كشفت العديد من الوثائق السرية للاستخبارات البريطانية عن تلقي جماعة الإخوان المسلمين الأموال منذ عام ١٩٤٢، ففي ١٨ أيار/ مايو عقد مسؤولو السفارة البريطانية اجتماعاً مع أمين عثمان باشا رئيس وزراء مصر، نوقشت فيه العلاقات مع الإخوان وتم الاتفاق على عدد من النقاط، كانت إحداها أن تدفع الحكومة المصرية سراً الدعم المقدم سراً أيضاً من «حزب الوفد» للإخوان المسلمين وأنها ستحتاج في هذا الأمر إلى بعض المساعدة المالية من السفارة البريطانية.

في أوائل عام ١٩٥٣، اجتمع مسؤولون بريطانيون مباشرة مع مرشد الإخوان الهضيبي، ظاهرياً لمعرفة موقف الإخوان تجاه المفاوضات الوشيكة بين بريطانيا وجمال عبد الناصر بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر.

ويذكر ريتشارد ميتشل المحلل الغربي الرئيسي لشؤون الإخوان المسلمين المصريين أن دخول الإخوان في هذه المفاوضات تم بطلب من البريطانيين وأشار صعوبات بالنسبة إلى مفاوضي الحكومة المصرية، موفراً «للجانب البريطاني أداة للتأثير» من أجل إضعاف موقف مصر في مفاوضات الجلاء.

مدني بريطاني هو السير جون ستراتش في ١٨٨٨ إلى: «أن الحقيقة الواضحة هي أن وجود هذه العقائد المتعددية جنباً إلى جنب، من النقاط القوية في وضعنا السياسي في الهند. والصراعات المريرة لأنصار محمد هي بالفعل مصدر قوة لنا وليست مصدر ضعف... إنهم يشكلون أقلية من السكان صغيرة لكنها نشيطة، ومصالحها السياسية متطابقة مع مصالحنا».

وصلت هذه الاستراتيجية البريطانية لسياسة فرق تسد الاستعمارية، كما الاعتماد على القوى الإسلامية لتدعيم المصالح الإمبراطورية، إلى ذروتها في الشرق الأوسط إبان الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وكان تقسيم المنطقة وتشكيلها على أيدي المسؤولين البريطانيين والفرنسيين موضع تعليقات لا تنتهي - وإن تم ذلك بدرجة أقل باعتباره «الاستغلال» البريطاني قديم المعرفة بالإسلام، الذي اتخذ بعدئذ شكلاً جديداً. فقد رأى المخططون البريطانيون أن الشرق الأوسط حاسم لأسباب استراتيجية وتجارية على حد سواء. فمن الناحية الاستراتيجية، كانت البلدان الإسلامية حاجزاً ومصدراً مهماً أمام التوسع الروسي إلى الطريق البري الإمبراطوري من الهند البريطانية إلى مصر التي يسيطر عليها البريطانيون. لكن النفط كان قد دخل إلى الصورة حينذاك، مع تأسيس شركة النفط الأنغلو - إيرانية في فارس في ١٩٠٨، واكتشافه في العراق بعد ذلك بفترة وجيزة، والدور المتزايد الأهمية لعمل القوات العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى، إذ رأى المخططون البريطانيون أن السيطرة على النفط العراقي والفارسي «هدف حربي من المرتبة الأولى بالنسبة إلى بريطانيا»، كما

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، وهو الوقت الذي كان الإخوان يسعون إلى إثارة انتفاضة شعبية، حاول «الجهاز السري» اغتيال عبد الناصر وهو يخطب في الإسكندرية. وبعد فشل المحاولة بعث ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني رسالة شخصية إلى عبد الناصر يقول فيها: «أهنئك بنجاتك من الهجوم الخسيس الذي وقع على حياتك في الإسكندرية مساء أمس»؛ بيد أنه سرعان ما بدأ البريطانيون يتآمرون مرة ثانية مع الإخوان لتحقيق الغايات نفسها.

كان البريطانيون والأمريكيون قد أصبحوا منخرطين حينذاك في تشكيلة متنوعة من المؤامرات للانقلاب ضد سورية والسعودية وكذلك مصر، باعتبارها جزءاً من عملية إعادة تنظيم أكبر مخطط للشرق الأوسط لدحر «فيروس القومية العربية». وحسبما جاء في مذكرة بالغة السرية لوزارة الخارجية البريطانية، فإن أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة أكد للبريطانيين «الحاجة إلى خطط ميكائيلية رفيعة المستوى للتوصل لوضع في الشرق الأوسط مواتٍ لمصالحنا، يمكن أن يقسم العرب ويهزم أهداف أعدائنا».

ولا يزال الكثير من الملفات البريطانية الخاصة «بأزمة قناة السويس» قيد الرقابة، لكن بعض المعلومات تسربت تباعاً حول مختلف المحاولات البريطانية لإطاحة عبد الناصر واغتياله. وانطوت واحدة على الأقل من هذه الخطط على التآمر مع الإخوان المسلمين. وقام كل من بيل ما كلين المسؤول التنفيذي السابق عن العمليات الخاصة وعضو البرلمان، وجوليان إيمري، سكرتير «مجموعة السويس»، ونورمان دار شير رئيس دائرة

وكشفت مذكرة سرية للاستخبارات البريطانية، عن اجتماع عقد بين مسؤولين بريطانيين والإخوان في ٧ شباط/فبراير ١٩٥٣، أخبر فيه شخص اسمه أبو رفيق، مستشار السفارة البريطانية في القاهرة، تريفو إيفانز، أنه «إذا بحثت مصر في كل أرجاء العالم عن صديق فلن تجد سوى بريطانيا». وفسرت السفارة البريطانية هذا التعليق بأنه يكشف عن وجود مجموعة داخل قادة الإخوان مستعدة للتعاون مع بريطانيا، حتى وإن لم تتعاون مع الغرب.

ويرد في ملاحظة مكتوبة بخط اليد في هذا الجزء من مذكرة السفارة: «إن هذا الاستنتاج له ما يبرره على ما يبدو وهو يدعو للدهشة». كما تلاحظ المذكرة أن الاستعداد للتعاون «ربما ينبع من تزايد نفوذ الطبقة الوسطى في الإخوان، مقارنة بالقيادة الشعبية في الأساس للحركة في أيام حسن البنا».

وأصبح الاستعداد الجلي للتعاون بين البريطانيين والإخوان أكثر أهمية بحلول نهاية ١٩٥٣، ففي ذلك الوقت كان عبد الناصر يتهم الإخوان بمقاومة الإصلاح الزراعي وتدمير الجيش من خلال «جهازهم السري».

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، تصادم أنصار الحكومة والإخوان في جامعة القاهرة، وأصيب عشرات الأشخاص وجرى إحراق سيارة جيب تابعة للجيش، دفع عبد الناصر إلى حل التنظيم. وكان من بين القائمة الطويلة من الاتهامات الموجهة للإخوان مرسوم الحل، الاجتماعات التي عقدها الإخوان مع البريطانيين التي ترقى إلى مستوى «المعاهدة السرية».

بأن يندمجوا سريعاً في المجتمع السعودي، وارتفع البعض منهم لمناصب النفوذ في مجال العمل المصرفي والتعليم الإسلامي. وسرعان ما حذا السوريون والعراقيون حذو الإخوان المصريين في الهروب من النظم القومية التي صعدت إلى السلطة إبان موجة التحرر الوطني. وفي أوروبا أيضاً، بدأ الإخوان المسلمون المنفيون يقيمون شبكات، ويشكلون فرعاً دولياً في ميونخ، يديره سعيد رمضان.

وفي حين كان السعوديون يمولون الإخوان من قبل فحسب، فقد أصبح هؤلاء حينذاك هم القاعدة الأساسية لتطوير نفوذهم الدولي. كانت الأسرة المالكة معادية بضراوة للقومية العربية، لأنها تعتبر القوى الشعبية في أماكن أخرى من الشرق الأوسط تحدياً لاستمرار حكمها وأن الإخوان المسلمين قادرون على مواجهتها.

ويذكر راي كلوز، وهو رئيس سابق لمحطة الاستخبارات المركزية البريطانية في الرياض، أن «السعوديين كانوا متسامحين للغاية مع الإخوان المسلمين وشجعوهم في مصر والسودان وأماكن أخرى، لكنهم كانوا يعارضون بصورة حاسمة نشاطهم في السعودية».

وبحلول أواخر الخمسينيات، كانت الاستخبارات المركزية البريطانية قد بدأت أيضاً بتمويل الإخوان، ويقال إن الوكالة رعت بالاشتراك مع شركة أرامكو الأمريكية للنفط والسلطات السعودية إنشاء خلايا دينية صغيرة في السعودية تعارض القومية العربية.

الاستخبارات الخارجية البريطانية في جنيف، باتصالات بالإخوان المسلمين في سويسرا، وكان ذلك في هذه المرة جزءاً من علاقاتهم السرية مع المعارضة لعبد الناصر، ولم يظهر مطلقاً مزيد من التفاصيل عن اجتماعات جنيف هذه، لكنها انطوت على بحث تنفيذ محاولة للاغتيال وإقامة حكومة في المنفى تحل محل عبد الناصر بعد حرب السويس.

وعلى وجه التأكيد، كان المسؤولون البريطانيون يرصدون بانتباه أنشطة الإخوان المعادية لجمال عبد الناصر، ويعترفون بأنها قادرة على أن تشكل تحدياً جاداً لعبد الناصر، وهناك أدلة على أن البريطانيين أجروا اتصالات مع الإخوان المسلمين في أواخر ١٩٥٥، عندما زار بعض الإخوان الملك فاروق، الذي كان حينذاك منفياً في إيطاليا، لبحث التعاون ضد عبد الناصر. ومنح الملك حسين ملك الأردن قادة الإخوان جوازات سفر دبلوماسية لتيسير تحركاتهم لتشكيل تنظيمات ضد عبد الناصر، في حين قدمت السعودية التمويل. كما وافقت الاستخبارات المركزية البريطانية على تمويل السعودية للإخوان ليعملوا ضد عبد الناصر، وهو ما أكدته روبرت باير المسؤول السابق بوكالة الاستخبارات المركزية البريطانية.

الإسلام في مواجهة القومية العربية

عندما طرد عبد الناصر الإخوان المسلمين من مصر في حملته للتضييق عليهم في عام ١٩٥٤، وجد كثيرون منهم ملاذاً في السعودية، بعد أن ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية البريطانية على إجلائهم. وقد سمحت لهم مؤهلاتهم بوصفهم جناحاً يمينياً محافظاً، رحبت به الأسرة الحاكمة السعودية،

افتضحت المؤامرة ولوّح عبد الناصر في ما بعد بالشيك الخاص بذلك أمام وسائل الإعلام. ويقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل مستشار عبد الناصر: السعوديون دفعوا أيضاً للملك حسين ملك الأردن ٥ ملايين إسترليني في ١٩٦١ لتمويل مؤامرة بدوية لاغتيال عبد الناصر في دمشق.

اتخذت الخطط الأنغلو - أمريكية لدحر القومية العربية أشكالاً أخرى غير تعزيز مكانة السعوديين. ففي ١٩٥٦ - ١٩٥٧، كانت هناك على الأقل مؤامرتان أنغلو أمريكيتان خططتا لإطاحة حكومتين في سورية، وإن لم ينفذ أي منهما في نهاية الأمر، ويبين التخطيط الكامن وراءهما رغبة أنغلو - أمريكية للعمل مع الإخوان المسلمين مرة ثانية.

وكانت المشكلة بالنسبة إلى بريطانيا في سورية هي أنه عقب سلسلة من الانقلابات العسكرية منذ أواخر الأربعينيات، فإن الحكومات المتعاقبة، اشتملت على مسؤولين من حزب البعث القومي، كانوا يؤيدون سياسة عبد الناصر المعادية للإمبريالية ويدعون لإقامة علاقة وثيقة مع موسكو.

وفي شباط/فبراير ١٩٥٦، لخصت إدارة المشرق في الخارجية البريطانية الوضع على نحو جامع فقالت: «إن الحكومات في سورية غير مستقرة، والجيش منخرط في السياسة بصورة عميقة ويزيد خضوعه لليسار المتطرف، وهناك قدر كبير من التسلل الشيوعي. وقد أبرم السوريون صفقات أسلحة ضخمة مع الكتلة السوفياتية وكل الأسباب تدعو إلى القلق وإلى إنقاذ سورية قبل أن يفوت الأوان». لكن هذا التقرير نفسه

وفي جميع لأحداث تلك السنوات كتب ويلي موريس وهو سفير في السعودية أنه في نحو عام ١٩٥٦، كشف الرئيس أيزنهاور عن واحدة من أفكاره السياسية النادرة مفادها أن الملك سعود يمكن - تطبيقاً للقول: مثلما تكونون يولّى عليكم - «تنصيبه ملكاً على العالم الإسلامي»، لمنافسة عبد الناصر في مصر. وبالمثل كتب أيزنهاور في مذكراته: «هناك عامل أساسي في المشكلة هو نمو طموح عبد الناصر، والإحساس بالقوة التي اكتسبها من ارتباطه بالسوفيات، واعتقاده أنه يستطيع أن يصبح قائداً حقيقياً للعالم العربي بأسره... ولدحر أي حركة في هذا الاتجاه نريد تقصّي إمكانية إقامة الملك سعود كثقل موازن لعبد الناصر... وكنا نأمل أن يكون سعود منافساً لزعامه عبد الناصر العربية»... إن السعودية بلد يضم الأماكن المقدسة للعالم الإسلامي، والسعوديون يعتبرون أشد العرب تديناً. ومن ثم، فإن الملك يمكن تنصيبه زعيماً روحياً. وبمجرد إنجاز ذلك نستطيع البدء في المطالبة بحقه في القيادة السياسية.

وبحلول أواخر الخمسينيات كان البريطانيون قد روّضوا أنفسهم وقبلوا صعود قوة السعودية التي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لم يكن لدى لندن خيار آخر ومن ثم أصبحوا مدركين لجدوى استخدام السعوديين نيابة عن الإنكليز والأمريكيين في العمليات السرية في الوطن العربي .

في عام ١٩٥٨ قام السعوديون برشوة ضباط في الجيش السوري بما يصل إلى مليوني إسترليني لإسقاط طائفة عبد الناصر بقصفها وهو في طريقه إلى دمشق - وقد

الأردن وسورية ومصر، ومن ثم يحطم تبعية الأردن للغرب. ورداً على ذلك، انخرطت وكالة الاستخبارات المركزية البريطانية في بذر الشقاق بين النابلسي والملك حسين وتشويه صورة النابلسي وعبد الناصر بغية توفير ذريعة للملك حسين للعمل ضد رئيس وزرائه.

وفي شهر نيسان/أبريل، أقال الملك حسين الحكومة وعيّن حكومة دمية تحت سيطرته، حاضراً كل الأحزاب السياسية ومطبقاً لقانون الأحكام العرفية. وقد أيد انقلاب القصر هذا توليفة من القوى الرجعية التي كانت مألوفة حينذاك في المنطقة: السعودية وبريطانيا وأمريكا والإخوان المسلمون.

نتائج وخيمة

إن سياسة بريطانيا اليوم في الشرق الأوسط هي سياسة نفعية مثلما كانت عبر القرن الماضي. فالاعتماد على إبرام الصفقات مع طالبان وعلى مؤيديها في إسلام آباد، إلى جانب الاستخدام البراغماتي للإخوان المسلمين، هي سياسات سلم بها الجيل السابق من المخططين البريطانيين، في حين كان التحالف مع الأصوليين الرئيسيين في السعودية، أمراً ثابتاً. فقد تغيرت التهديدات الأولية التي تواجه المصالح البريطانية على مر العقود ابتداء من التوسع الروسي إلى القومية العربية - وحالياً - إيران الناهضة. لكن المأزق الأساسي لبريطانيا تمثل بانهايار نفوذها في المنطقة التي لها فيها مصالح حاسمة. وبريطانيا حالياً في موقف أضعف في الشرق الأوسط منها في أي وقت مضى، وتعتمد على الولايات المتحدة بصورة ساحقة. ورغم هبوط بريطانيا من مكانتها باعتبارها

يسلم بأن العمل المباشر من قبل بريطانيا «سيكون خطراً، بسبب ردود الفعل القومية، والانعكاسات الدولية واحتمال ترسيخ هذه العناصر المعادية لنا في سورية». ومن ثم، فضلت الخارجية تجنيد العراق للقيام بمهمة، «كسب سورية إلى صفنا».

وكان المسؤولون البريطانيون مدركين تماماً للقوة السياسية المتصاعدة للإخوان المسلمين؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ أخبر غاردنر أنطوني إيدن، الذي كان وزيراً للخارجية حينذاك، بأنه «تم تنظيم تظاهرات فريدة في ضخامتها في سورية بواسطة الإخوان المسلمين» جرت بعد تضيق مصر الخناق على هذه الحركة. ولاحظ مسؤول آخر أن «الإخوان نجحوا في زمن قصير نسبياً في خلق مركز نفوذ قوي لهم في سورية». لكن آثار ذلك لم تكن إيجابية لمصالح بريطانيا، حيث إن ذلك لم يسفر «إلا عن زيادة الاتجاهات القائمة على المشاعر القومية والمعادية للغرب». وهكذا فإن بريطانيا كانت تتأمر سراً مرة ثانية، بما يماثل سياستها في إيران ومصر، مع القوى المتأسلمة لتحقيق هدف محدد خاص بالمصالح البريطانية.

وفي الأردن أيضاً، أثبت الإخوان المسلمون أيضاً أنهم مفيدون. ففي نيسان/أبريل ١٩٥٧، نشب صدام وجهاً لوجه بين الملك حسين البالغ من العمر اثنين وعشرين عاماً - وكان هو عماد النفوذ الغربي في المنطقة منذ اغتيال جده عبد الله - والحكومة الاشتراكية الموالية لعبد الناصر برئاسة سليمان النابلسي، التي كانت قد انتخبت بصورة حرة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، وكانت خطة النابلسي هي أن يقرب

لا ريب في أنه أسهم في صعود الإسلام المتطرف وتقويض القوى العلمانية القومية الأكثر ليبرالية، التي قالت الحكومات ووسائل الإعلام البريطانية للجمهور إنها حليفة بريطانيا في كل أنحاء العالم.

في خاتمة الكتاب يقول مارك مورتيس: لقد شجعت هذه السياسة الحروب والعنف، وإطاحة الحكومات الشعبية عادة، ودعم القوى المحلية الأشد رجعية، وكذلك إذكاء التوترات بين الدول والانقسامات الطائفية داخلها. والمعتقد على نطاق واسع أن سياسات الحكومة استهدفت «المصالح الوطنية»، لكن تلك أسطورة، فنظام صنع السياسة الخارجية لبريطانيا بعيد جداً من أن يحقق الصالح العام. وبدلاً من ذلك فإن تأمر بريطانيا السري مع الإسلام المتطرف زاد خطر الإرهاب الذي يواجه بريطانيا والعالم، وهو جانب غير أخلاقي صارخ للسياسة الخارجية التي جعلت بريطانيا والشرق الأوسط وباقي العالم أقل أمناً □

المهندس المعماري الأكثر خبرة في المنطقة الذي يفرض الحدود والحكام، إلى قوة من الدرجة الثانية تتعلق بذييل معطف الولايات المتحدة، فقد ظلت الأولوية الأساسية لبريطانيا هي نفسها «ضمان سيطرة الغرب الشاملة على النفط، والموارد التي تتدفق من النفط، لأقصى حد ممكن بالإبقاء على نظم أثيرة في السلطة».

ولا تشعر الصفوة البريطانية بكثير من وخز الضمير أو الأوهام بشأن من تعاونت معهم لتحقيق هذا الهدف، واستندت سياستها على حسابات قصيرة الأجل لتعظيم النفوذ إلى أقصى حد. إن حقيقة أن التعاون مع المتأسلمين، والإرهابيين قد أنتج دون مبالاة كثيرة بالعواقب الأطول أجلاً، دليل على الموقف الضعيف الذي وجدت بريطانيا نفسها فيه بصورة مستمرة. وقد وكان للتأمر مع القوى الإسلامية المتطرفة نتائج وخيمة. وينبغي عدم المبالغة في نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط في العقود الأخيرة، لكن